

Distr.: General
28 July 2000
Arabic
Original: Arabic/Chinese/
English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ٧٤ (ف) من جدول الأعمال المؤقت*
نزع السلاح العام الكامل

الأسلحة الصغيرة

تقرير الأمين العام**

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢	الأردن
٣	أوكرانيا
٤	البرازيل
٥	الصين
٦	كولومبيا

* A/55/150.

** أُعد هذا التقرير بناء على الردود التي جاءت من الدول الأعضاء.

أولا - مقدمة

١ - في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٥٤/٥٤ تاء المعنون "الأسلحة الصغيرة" الذي جاء في الفقرات من ١٠ إلى ١٢ منه ما يلي:

"إن الجمعية العامة،

"

"١٠- تقر ما جاء في تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (A/54/258) الذي جرى إعداده بمساعدة فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٨/٥٢ ياء [المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧]، آخذة في الاعتبار آراء الدول الأعضاء بشأن التقرير؛

"١١- تهيب بجميع الدول الأعضاء تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في الجزء الرابع من ذلك التقرير، قدر الإمكان، وحيثما لزم الأمر بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المناسبة و/أو من خلال التعاون الدولي والإقليمي؛

"١٢- تطلب إلى الأمين العام أن يلتزم آراء الدول الأعضاء بشأن التقرير وكذلك بشأن تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة فيه".

٢ - وبناء على الطلب المذكور أعلاه، وجّه الأمين العام في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠ مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء يلتمس فيها آراءهم بهذا الشأن. وترد الردود التي بعثت بها الدول الأعضاء في الفرع ثانيا أدناه. وأي ردود أخرى تصل من الحكومات ستصدر كإضافات لهذا التقرير.

ثانيا الردود الواردة من الدول الأعضاء

الأردن

[الأصل: بالعربية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠]

١ - نؤيد ما ورد في قرار الأمم المتحدة ٥٤/٥٤ تاء حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث يتضح ما يلي:

(أ) أن أغلب القتلى والجرحى في الصراعات يسقطون بسبب الأسلحة الخفيفة والصغيرة كما تدل الإحصائيات، ففي حين توجد قواعد دولية ملائمة للسيطرة على الأسلحة غير التقليدية والأسلحة التقليدية الكبرى والمتوسطة، فإن الأسلحة الفردية والشخصية تفتقر إلى هذا البعد وأن جهدا دوليا في هذا المجال أصبح ضروريا للغاية في سبيل تخفيف المعاناة الإنسانية من هذه الأسلحة؛

(ب) أن تراكم الأسلحة الخفيفة والصغيرة يجد ذاتها لا يسبب الصراع لكن تراكمها بشكل كبير يشجع الفئات الصغيرة، والتي تعتقد أنها مضطهدة أو تسعى لزيادة نفوذها في المجتمعات المدنية، على اللجوء إلى العنف، كما أن تراكم هذه الأسلحة يغذي الصراعات ويزيد من أمدها لفترات أطول كما شاهدنا في لبنان وأفريقيا؛

(ج) غالبا ما تتوفر سيطرة قوية على هذه الأسلحة من قبل القوات العسكرية التي تستخدمها لكن تتراجع هذه السيطرة لأدنى حدودها لدى المنظمات المعارضة المسلحة والمليشيات شبه العسكرية لذلك فإن سيطرة دولية على تزويد هذه المجموعات بالأسلحة الخفيفة والصغيرة يعتبر أمرا جوهريا للتخفيف من المشكلة؛

(د) أن الأموال التي تبذلها الدول للتزود بهذه الأسلحة ومن ثم تسليح مواطنيها يمكن إنفاقها في أوجه

(ز) دور إجراءات بناء الثقة والشفافية في النفقات العسكرية، والسجلات الإقليمية؛
(ح) تحسين العلاقات المدنية العسكرية في المجتمعات التي تكون في مرحلة انتقالية من الحرب إلى السلم.

أوكرانيا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠]

١ - تشاطر أوكرانيا بالكامل القلق الدولي إزاء المشاكل الناجمة عن الزيادة المستمرة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي أثرت في تقرير الأمين العام.
٢ - وأوكرانيا مستعدة، بوصفها مشاركا نشطا في المحافل الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بترع السلاح والحد من الأسلحة، للمساهمة في وضع تدابير جماعية بهدف منع التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الأدلة على ذلك المبادرة التي تقدم بها وزير خارجية أوكرانيا، بوريس إ. تاراسيوك، في اجتماع مجلس الأمن المعقود في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن الدعوة إلى عقد اجتماع دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لخبراء البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة من أجل وضع تدابير فعّالة لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وكانت أوكرانيا أيضا وراء وضع "مدونة للسلوك"، على غرار المدونة التي وضعها الاتحاد الأوروبي لتكون الأساس الذي يستند إليه في تصدير الأسلحة.

٣ - وتنفذ أوكرانيا جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بفرض حظر على توريد الأسلحة. وتولي أوكرانيا أيضا الاعتبار الواجب لجميع التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن "المبادئ التوجيهية لتحديد

أخرى مثل مشاريع التطوير والبنية التحتية والتعليم والتي تحتاجها فعليا هذه الدول، فلعل توفر مثل هذه المشاريع قد يخفف من التوتر إن لم تقض على أسباب الصراع في هذه البلدان.

٢ - أما فيما يتعلق بالفقرة العاملة (١٢) فإننا نرى ما يلي:

(أ) إدخال تشريعات دولية للسيطرة على التجارة المشروعة لهذه الأسلحة وانتشارها في السوق السوداء للأسلحة ويجب أن تشمل مكافحة دولية حازمة لهذه الظاهرة؛

(ب) يجب أن تأخذ التشريعات الدولية بالاعتبار الذخائر حيث أن هذه الأسلحة تفقد قيمتها الحقيقية إذا كانت هذه الذخائر محدودة؛

(ج) أن انتشار هذه الأسلحة يشكل خطرا على التجمعات السكانية وحرية وسلامة النقل البري والجوي لذلك نعتقد أن الأولوية يجب أن تعطى في أي تشريع دولي للأسلحة التالية:

'١' الرشاشات السريعة؛

'٢' أسلحة مقاومة الدبابات الخفيفة؛

'٣' أسلحة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف؛

(د) وضع وسيلة لتأشير هذه الأسلحة في مصادر الإنتاج وبالتالي تسهيل عملية متابعة هذه الأسلحة؛

(هـ) ضبط ونزع التسليح المتعلق في الأسلحة الصغيرة والخفيفة (MICRO DISARMAMENT)؛

(و) طرق حفظ والمحافظة على سجلات الأسلحة الصغيرة المصادرة؛

كطرف في الأنظمة الدولية ذات الصلة بشأن مراقبة تصدير الأسلحة.

٧ - وتتخذ أوكرانيا ما يلزم من تدابير لتعزيز التشريعات الوطنية في مجال مراقبة الأسلحة والذخيرة، وذلك بوضع واعتماد قوانين واتخاذ قرارات تمثل للقواعد والمعايير الدولية. ويوجد حالياً مشروعاً قانونين من هذا القبيل في أوكرانيا (يتناولان موضوعي "ضوابط تصدير الأسلحة في أوكرانيا" و "الأسلحة") وهما قيد النظر في اللجان المعنية في برلمان أوكرانيا.

البرازيل

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠]

١ - ترى البرازيل أن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة يقدم نهجاً ملائماً لمشكلة الأسلحة الصغيرة، وتتفق مع الأفكار والتوصيات الواردة فيه. وقد صوتت البرازيل لصالح القرار ٥٤/٥٤ تاء الذي أيدت فيه الجمعية العامة التقرير، وتعتقد أن هذا القرار ينبغي أن يكون الأساس الوثائقي الرئيسي، ولكن ليس الوحيد، للعمل الذي سوف يضطلع به المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المقرر عقده في عام ٢٠٠١.

٢ - وحتى إن لم تكن التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء (A/54/258، الفقرات ٩٤-١٢١) تحتاج إلى قرار من المؤتمر لتنفيذها، فإنها تحتاج إلى وضع ترتيبات للتعاون أو اعتماد معايير موحدة لدخولها حيّز النفاذ. وفي هذا الصدد، ينبغي للمؤتمر أن يوصي بما يلزم من تشريعات وأنظمة وإجراءات إدارية تتعلق بجميع جوانب تداول الأسلحة داخل الولايات القضائية للدول الأعضاء، على النحو المتوخى في الفقرة ١١٣ من التقرير.

الأسلحة التقليدية/الحد منها ونزع السلاح التقليدي، مع التركيز بوجه خاص على توطيد دعائم السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦" التي اعتمدها لجنة الأمم المتحدة لتزع السلاح. وتستند تشريعات أوكرانيا الخاصة بتنظيم تصدير الأسلحة إلى هذه المبادئ.

٤ - وترد أهم أجزاء التشريعات المتعلقة بمراقبة تصدير الأسلحة في أوكرانيا في قوانين البلد وفي المراسيم الصادرة عن رئيس أوكرانيا وقرارات مجلس الوزراء. وعلى وجه الخصوص، ينظم مراقبة الدولة لعمليات النقل الدولي للسلع العسكرية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، القرار ١٣٥٨ الصادر عن مجلس وزراء أوكرانيا والمعنون "إقرار القانون الخاص بالإجراء المتعلق بمراقبة الدولة للنقل الدولي للسلع العسكرية المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧".

٥ - وينظم القرار ٨٣٨ الصادر عن مجلس وزراء أوكرانيا، المعنون "إقرار القانون الخاص بالإجراء المتعلق بمنح الوكلاء الاقتصاديين الأجانب الحق في تصدير واستيراد السلع العسكرية والسلع التي تحتوي على معلومات تشكل أسراراً للدولة، المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨" الإجراء المتعلق بمنح أذن تصدير واستيراد السلع العسكرية للأشخاص المضطلعين بأنشطة اقتصادية دولية.

٦ - وتنتهج أوكرانيا في منح تصاريح تصدير الأسلحة التقليدية والتكنولوجيات المتصلة بها، سياسة وطنية ملائمة. وعلى وجه الخصوص، تكفل أوكرانيا الامتثال التام للقيود ذات الصلة التي تنص عليها قرارات مجلس الأمن، وتتقيد بتوصيات الجمعية العامة وقرارات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذات الصلة. وتفي أوكرانيا أيضاً بجميع التزاماتها

وتعتقد الصين أيضا أن لهذه التوصيات قيمة لا شك فيها بوصفها مادة مرجعية للمجتمع الدولي لمعالجة هذه المشكلة على النحو الواجب. وتقدر الصين الجهود التي بذلها الفريق وأمانته في إعداد هذا التقرير.

الآراء المتعلقة بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير

(أ) الأمم المتحدة

٢ - ترحب الحكومة الصينية بالدور البناء الذي تقوم به الأمم المتحدة في تنسيق جهود المجتمع الدولي لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة، وتأمل أن تواصل المنظمة القيام بهذا الدور. وتعتقد الصين أن على الأمم المتحدة، لدى اتخاذ تدابير خاصة استنادا إلى ولاياتها ذات الصلة، أن تحترم رغبات جميع الأطراف المحلية وتتصرف بحذر. وتؤيد الصين دور الأمم المتحدة في تعزيز تبادل المعلومات كما تؤيد التوصية الداعية إلى إجراء دراسة في التوقيت المناسب بشأن جدوى قصر صناعة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على المصانع والتجار المأذون لهم من الدول. والصين عضو في فريق الخبراء الحكوميين المنشأ لهذا الغرض وقد شاركت في الدورة الأولى للفريق المعقودة في الفترة من ٥ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ في نيويورك.

(ب) المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى

٣ - تؤيد الحكومة الصينية الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة من أجل حل مشكلة الأسلحة الصغيرة. وتختلف طبيعة هذه المشكلة ومظاهرها من منطقة إلى أخرى، ويمثل البحث عن تدابير تعاونية مناسبة لواقع كل منطقة عنصرا هاما في الجهود المبذولة لحل هذه المشكلة.

٤ - وقد ساهمت الصين مساهمة فعلية في الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف المبذولة داخل منطقتها لحل هذه المشكلة. وشاركت في الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن الاتجار غير

٣ - وينبغي أن يتناول المؤتمر أيضا إمكانية تنفيذ ومواءمة المعايير المتعلقة بوضع علامات على الأسلحة (الفقرات ١٠٢ و ١١٥-١١٧). وتشكل القواعد المتعلقة ببيع الأسلحة الصغيرة وشراؤها (الفقرة ١٢٠)، وإدارة مستودعات الأسلحة، وجمع الأسلحة الفائضة والأسلحة المصادرة وتدميرها (الفقرات ٦ و ١٠ و ١١١) مصدر قلق لعدد كبير من الدول الأعضاء وينبغي أن تدخل في نطاق نشاط المؤتمر. وتندرج مسألة الذخيرة والمتفجرات أيضا في مجال اختصاص المؤتمر.

٤ - وتعتقد البرازيل أن دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تُعنى بالمسائل العديدة المتصلة بالأسلحة الصغيرة ينبغي ألا يقتصر على إعداد مؤتمر عام ٢٠٠١، بل ينبغي إشراكهما أيضا في عملية تنفيذ القرارات التي يتخذها المؤتمر (الفقرتان ١٠٥ و ١٢١).

٥ - وتؤيد الحكومة البرازيلية مواصلة عملية إجراء مشاورات مفتوحة وشفافة، يديرها رئيس اللجنة التحضيرية، وذلك بغية مساعدة اللجنة على المضي قدما في المهمة المعقدة والعاجلة المتمثلة في تمهيد السبيل لإنجاح المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

الصين

[الأصل: بالصينية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

آراء عامة بشأن تقرير الفريق

١ - يعبر تقرير الفريق بوجه عام، على نحو موضوعي ومتوازن نسبيا، عن شواغل جميع الأطراف إزاء مشكلة الأسلحة الصغيرة. وتؤيد الصين من حيث المبدأ تحليل التقرير لهذه المشكلة وما يوصي به من إجراءات إضافية لحلها.

وقامت بحظر تصدير الأسلحة إلى الدول الخاضعة لحظر توريد الأسلحة المفروض من قبل الأمم المتحدة.

٨ - ومارست الصين في الماضي مراقبة صارمة على الأسلحة والذخائر، وذلك من خلال وسائل إدارية بشكل رئيسي. وفي السنوات الأخيرة، عززت تدابيرها التشريعية في هذا المجال عن طريق اعتماد قوانين وأنظمة صارمة. وتسعى هذه القوانين والأنظمة، بما فيها قانون مراقبة الأسلحة النارية والأنظمة التي تحكم تصدير الأعتدة العسكرية، إلى مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مختلف مراحل الإنتاج والاستخدام والبيع والنقل والتصدير والاستيراد. وتحظر الصين حيازة المواطنين العاديين لأي نوع من الأسلحة العسكرية أو استخدامها أو المتاجرة بها، فضلا عن حيازة أي كيان أو فرد للأسلحة النارية أو صناعتها أو المتاجرة بها أو تصديرها علي نحو فيه انتهاك للقانون. وعلاوة على ذلك، توجد قوانين خاصة في الصين تفرض رقابة صارمة على إنتاج المتفجرات وتداولها واستخدامها.

كولومبيا

[الأصل: بالاسبانية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠]

تتبع مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالنسبة لبلدان مثل كولومبيا من التجارة غير المشروعة بصورة رئيسية. ورغم أن عواقب وخيمة تنجم عن تكديس هذه الأسلحة وتداولها في العالم، لأن إساءة استخدامها يؤدي إلى ظواهر من بينها زيادة الجرائم العنيفة والعنف العائلي، والانتحار والقتل، فإن النتائج المترتبة عليها تكون أكثر جسامة لتجاوزها مستوى الأمن القومي، حينما تُجلب أسلحة صغيرة بطريقة غير مشروعة إلى بلد ما وتكون بذلك خارج سيطرة الدولة وتقع في يد جهات فاعلة خارجة على القانون.

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المعقودة في جاكرتا يومي ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠ برعاية حكومة إندونيسيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. وشاركت أيضا في حلقة العمل الآسيوية بشأن الأسلحة الصغيرة، المعقودة في طوكيو يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

(ج) الدول

٥ - ما فتئت الحكومة الصينية تعتقد أن قيام كل دولة بصياغة القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية المواثية لأوضاعها الداخلية وتنفيذ هذه بفعالية هو الوسيلة الأساسية لحل مشكلة الأسلحة الصغيرة والأساس الصحيح لإقامة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وبوجه عام، تفيد التدابير الوطنية التي أوصى بها الفريق في تقريره فائدة لا شك فيها كمادة مرجعية تستند إليها الدول في وضع تدابير معالجة هذه المشكلة.

٦ - واتخذت حكومة الصين، تدابير فعالة تتمشى مع أوضاعها الداخلية لكفالة الاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالإنتاج والتجارة المشروعين للأسلحة الصغيرة داخل النطاق المأذون به من الدولة، وكذلك لمنع ومكافحة إنتاج هذه الأسلحة والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

٧ - وتنص السياسة الصينية المتعلقة بتجارة الأسلحة بوضوح على أن تصدير الأسلحة، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ينبغي أن يتقيد بثلاثة مبادئ، وهي أن يكون التزويد بها (أ) سيساعد الدولة المستوردة في الدفاع عن نفسها؛ (ب) ولن يعرض السلم أو الأمن أو الاستقرار في المنطقة المعنية أو العالم ككل للخطر؛ (ج) ولا يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية للدولة المستوردة. وقد تبنت الصين، مسترشدة بهذه المبادئ، موقفا مسؤولا تجاه تصدير الأسلحة، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،

أن العرض غير المشروع للأسلحة يصدر من تجار جشعين يستغلون التراخي في مراقبة إنتاج الأسلحة الصغيرة وتوزيعها وبيعها أو انعدام هذه المراقبة، فيستفيدون مما ينجم عن تداول هذه الأسلحة والمتاجرة غير المشروعة بها من موت وفاقاة.

وتنتهز البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة هذه الفرصة للإعراب مجددا لإدارة شؤون نزع السلاح عن أسمى آيات التقدير.

وقد تسربت إلى كولومبيا وغيرها من بلدان المنطقة من خلال قنوات سرية وغير مشروعة الكثير من الأسلحة الصغيرة التي تشكل جزءا من الكمية الهائلة التي يتم إنتاجها وتداولها في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان التي تم فيها القضاء على الصراعات المسلحة. وهذا اتجاه لا بد من وقفه باتخاذ إجراءات لمنع المهربين والمجرمين من الوصول إلى هذه الأسلحة والقدرة على الحصول عليها. وإلا، وفي غياب ما يكفي من الضوابط، ستظل الأسلحة المتداولة تدخل سوق التجارة غير المشروعة وتجري مقايضتها بالمخدرات وغيرها من المنتجات غير المشروعة أو استخدامها كعملة لشراء المواد الأساسية.

إن حل مشكلة الأسلحة الصغيرة المتداولة يكمن في وضع برامج لجمع الأسلحة غير المشروعة وتدميرها، وتقديم المساعدة في إعادة تأهيل المقاتلين السابقين وإدماجهم في المجتمع المدني، وتحسين مستوى معيشة السكان من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تجريد المجتمعات من السلاح وتعزيز السلم في البلدان التي وضعت نهاية للصراع المسلح. وفي هذا السياق، ينبغي دراسة البرامج التي نفذت في هذه البلدان ويتم بموجبها دفع مكافأة نظير تسليم الأسلحة الصغيرة، وذلك من أجل تقييم نتائج هذه البرامج وقيمتها من حيث الجهود المبذولة لتحقيق تجريد المجتمعات من السلاح.

وينبغي ألا يغيب عن البال لدى وضع استراتيجيات جماعية لمكافحة تداول الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها، أن الطلب على الأسلحة غير المشروعة يأتي من جماعات وأفراد خارجين على القانون يريدون تقويض النظام الدستوري ونشر العنف من أجل تحقيق أهدافهم المشبوهة، ويلجأون بالتالي إلى التجارة غير المشروعة لاقتناء الأسلحة التي لا يستطيعون الحصول عليها بموجب الأحكام القانونية للبلدان التي يعملون داخلها. وينبغي ألا يغيب عن البال أيضا